طرطوس بحاجة إلى ٣٠٠ عامل نظافة ولم تجدهم

طرطوس- محمد حسين

التحسن الطفيف الذي طرأ على موضوع النظافة بطرطوس ليس خافياً على أحد فأكوام القمامة التي كانت تنتظر ترحيلها لم تعد مشهداً مألوفاً وإن كان موجوداً في بعض الحالات وبعض الأمكنة.. فما مرد هذا التحسن وكيف يمكن البناء عليه لتعود طرطوس مدينة نظيفة كما عهدناها؟ وهل كانت الأموال المخصصة لهذه الغاية كافية أم لا؟!

المهندس سعد الضابط مدير النظافة في مجلس مدينة طرطوس أشار إلى أن المعونة التي منحتها الحكومة عن طريق وزارة الإدارة المحلية أدت إلى تحسين الآليات والآن لدينا ١٦ آلية قيد العمل.. وهي تقوم بعملها بشكل جيد ومقبول..

مبيناً أن البلدية كانت تفتقد عربات جر يدوية أما الآن فالبلدية تعمل على إعادتها تدريجياً من المعونات التي قدمت لمديرية النظافة كما كان هناك نقص في مستوعبات القمامة (الحاويات) أما الآن فيتم تصنيعها واستجرارها لمصلحة البلدية وتوزيعها على أحياء المدينة حيث يقوم العمال بجمع القمامة فيها وتقوم السيارات الضاغطة بترحيلها إلى نقطة تجميع مؤقتة في المنطقة الصناعية..

وحول ما يعيق عمل دائرة النظافة حالياً أوضح المهندس الضابط أنه لافتقار العامل البشري وعدم توفره بسبب النقص الحاد والبالغ أكثر من ٣٠٠ عامل، وهذا الضغط نتج عن التوسع العمراني وقدوم الوافدين إلى المدينة بسبب الظروف التي تمر بها البلاد حالياً.. وتواجد عدد كبير من مراكز الإيواء موزعة على كامل مساحة المدينة التي تحتاج لخدمة تجميع وترحيل النفايات..

موضحاً أنه في عام ٢٠٠٨ كان عدد عمال النظافة بمدينة طرطوس ٤٥٠ عاملاً.. أما الآن فهم بحدود ٢٠٠ عامل فقط.. والآليات كانت بحدود ٣٩ آلية أما في شهر تموز فكانت الآليات التي تعمل على جمع القمامة لا يتجاوز عددها ٤ آليات.. ونحن نقوم بترحيل القمامة من المستشفيات العامة والخاصة والأبنية الحكومية والمدارس وهذا كله يعد عبئاً على البلدية.. وحسب النورم العالمي المقدم من إحدى الشركات الفرنسية والمعتمد من مجلس المدينة ووزارة الإدارة المحلية والبيئة الذي يعتمد على أن كل ١٠٠ مواطن يحتاجون لعاملي نظافة وكل ١٠ آلاف نسمة يحتاجون لسيارة ضاغطة لترحيل القمامة وبما أن عدد سكان طرطوس حالياً يتجاوز الـ٦٠-٨٠ ألف نسمة ولتخديمهم حسب المقياس السابق نحن بحاجة إلى ١٢٠٠ عامل و٧٠ سيارة ضاغطة.. مبيناً أن المديرية تسعى مع كل من يقدم خدمات أو معونة وتعمل على هذا الأساس والمحافظة تقوم بشكل دوري لتشجيع القطاع العام لمساندة ومؤازرة مجلس المدينة لترحيل القمامة وتقديم الدعم اللازم بشكل دائم.

«بالقانون»حرمان ٨٦ عاملاً من التأمين الصحي في السويداء

السويداء- عبيرصيموعة

من أغرب القضايا العمالية التي ما زالت تثير الجدل في الاتحاد العمالي أن يتم حرمان عمال الشركة العامة للدراسات والاستثمارات الفنية في السويداء من حق الطبابة والتأمين الصحي تحت ذريعة أن عدد العمال ضمن الشركة لا يتجاوز ٨٥ عاملاً في حين أنه ضمن الأنظمة والقوانين والقانون الأساسي للعاملين في الدولة لا يستفيد من الطبابة أو التأمين الصحي أي من عمال الشركة حتى يتجاوز عدد العمال ضمنها ١٠٠ عامل وطبعاً تطبيق هذا القانون (الخشبي) حرم ٨٥ عاملاً من أبسط الحقوق الشرعية لهم في التأمين الطبي علما أن جميع عمال الشركات الإنشائية يحصل العامل فيها على المعاينة الطبية والدواء.

رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب في السويداء ياسر نعيم أكد عدم استفادة عمال الشركة العامة للدراسات والاستثمارات الفنية من أي طبابة أو تأمين صحي، علماً أن عمال الإدارة العامة في دمشق يستفيدون منها.

ورغم مخاطبة الاتحاد المهني والاتحاد العام للعمال حول أحقية هؤلاء العمال في الحصول على أبسط حقوقهم وهو التأمين الصحي ورغم إدراج مطلبهم ضمن مطالب المؤتمرات العمالية إلا أنه حتى هذا التاريخ لم تتلق النقابة رداً إيجابياً ينصفهم، علماً أن عمال الشركات الإنشائية في السويداء سواء شركة الإنشاء والتعمير أو شركة المشاريع المائية أو مديرية الموارد المائية يحصلون جميعهم على المعاينة والدواء بقيمة مالية معينة.

وفي ذات السياق اشتكى ٢٥ موظفاً وموظفة في مديرية تربية السويداء من المماطلة في قرار تسوية وتعديل تسميتهم الوظيفية بعد أن تم تعيينهم على الفئة الخامسة كمستخدمين إلا أنهم كافحوا وناضلوا جاهدين للحصول على الشهادة الثانوية وهم على رأس عملهم من أجل تعديل صفتهم الوظيفية ولكن منذ تاريخ حصولهم على تلك الشهادة يقومون بتقديم الكتب الخطية لمديرية التربية في السويداء ولم يحصلوا إلا على الوعود علماً أنه سبق لوزارة التربية أن أصدرت القرار رقم ١٢ لعام ٢٠١٥ بتوسيع الملاك في مديرية التربية وكان نصيب مديرية تربية السويداء ٢٥ شاغرا من الفئة الثانية.

بدوره مدير التربية في السويداء هيثم نعيم أكد أن المديرية تحفظ حق كل متقدم إليها بطلب تعديل وضع بعد حصوله على شهادة أعلى وهو على رأس عمله وذلك حسب المادة ١٣ من قانون العاملين في الدولة موضحاً أن جميع المتقدمين هم من المستخدمين في المدارس وتقتضي المصلحة العامة إبقاءهم في عملهم ريثما يتم تأمين البديل، علماً أنه تم إجراء اختبار في المديرية لتعيين ٣٠ مستخدماً وذلك لتعويض النقص وفي حال تعيينهم فإن المتقدمين بطلب التعديل سوف يخضعون لمقابلة وامتحان في المعلوماتية لشغل الشواغر الإدارية الموجودة.

تشكيل لجان فرعية للمصالحة تابعة لمجلس الشعب في المحافظات

السيد لـ«الوطن»: وزير المصالحة لم يستجب لمطالبنا

التواصل مع رئيس مجلس الوزراء لوضع آلية لإعادة الموظفين المفصولين بتقارير كيدية

محمد منار حميجو

قال رئيس لجنة المصالحة في مجلس الشعب خير الدين السيد: إن وزير الدولة لشؤون المصالحة علي حيدر لم يستجب لطلب لجنة مجلس الشعب رغم أننا زرناه في مكتبه وعرضنا عليه التعاون إلا أنه حتى اللحظة لم يرسل لنا أجوبة عن تساؤلاتنا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعلن السيد عن اجتماع للجنة أمس تضمن مناقشة إقرار لجان فرعية في المحافظات تابعة للجنة المركزية يترأسها أكبر أعضاء المجلس سناً على أن يتألف أعضاؤها من وجهاء البلد، معتبراً أن دورها سيكون كبيراً في تحقيق المصالحات.

وكشف السيد أنه سيتم التواصل مع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس لإعادة الموظفين المفصولين نتيجة تقارير كيدية، لافتاً إلى وضع آلية عمل بهذا الخصوص وذلك لمعرفة الموظف الذي فصل ظلماً من غيره.

وأكد السيد أنه تم الاتفاق في الاجتماع على زيارة مراكز الإيواء والمساهمة في تحسين وضعها بالتنسيق مع وزارتي الإدارة المحلية والشؤون الاجتماعية والعمل، مشيراً إلى أن هناك مراكز جيدة وأخرى تحتاج إلى تخديم أكثر ومن ثم فإن دور لجنة المصالحة في مجلس الشعب سيكون كبيراً بذلك.

وعن إذ ما كان هناك تعارض مع اللجان المصالحة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء أكد السيد أن عمل لجان مجلس الشعب سيكون مستقلاً ليس له أي علاقة مع اللجان الأخرى لكن هذا لا يعني أنه لن يكون هناك تنسيق في أمور المصالحة في المنطقة، لافتاً إلى أن المهم هو تحقيق المصالحة لما فيها من فائدة كبيرة.

وأشار السيد إلى أن لجنة المجلس ستزور الكثير من المناطق ولا سيما في محافظة حماة وحمص وبعض مناطق ريف دمشق ولا سيما أن المصالحات أثبتت فعاليتها في إنهاء الأزمة التي عصفت بالبلاد منذ أكثر من خمس سنوات.

ولفت السيد إلى أنه سيكون هناك اجتماعات للجنة المصالحة لتحقيق كل الأفكار التي طرحتها في اجتماعها الأول ولا سيما في تعميم مبدأ المصالحة ونشر هذه الثقافة، معتبراً أن دور اللجنة أساسي ولاسيما أنها مؤلفة من أعضاء من مجلس الشعب المنتخبين من الشعب ومن هذا المنطلق يجب أن يكون لهم الدور في معالجة مشكلات المواطنين.

وطرحت لجنة المصالحة في اجتماعها الأول منذ شهرين العديد من البنود برنامج عمل لها ومنها التواصل مع وزارة المصالحة وتعيين ضابط ارتباط بين لجان المصالحة والجهات المختصة لتسريع عمل المصالحة، إضافة إلى إعادة هيكلية لجان المصالحات في المحافظات وإعادة النظر في اللجان غير الشرعية.

وعقدت لجنة المصالحة عدة اجتماعات مع العديد من وجهاء الأهالي في المحافظات ومنها على سبيل المثال أهالي قدسيا ودوما بريف دمشق ثم لجان من أهالي ريف حماة الذين أبدوا استعدادهم لتحقيق المصالحات في مناطقهم، ناقلين رغبة الأهالي بذلك.

٧٧ امتحاناً وطنياً موحداً لـ٧ تخصصات خلال الأزمة

دشاش لـ«الوطن»: نتائج الطب الموحد قريباً جداً

فادي بك الشريف

بينت مديرة مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي الدكتورة ميسون دشاش في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم تطبيق ٧٧ امتحاناً وطنياً موحداً خلال الأزمة تضمنت ٧ تخصصات وهي الطب الموحد وطب الأسنان والصيدلة والعمارة والمعلوماتية والتمريض، إضافة إلى العلوم الصحية من أجل التعادل، ذاكرة أن هناك تسهيلات كبيرة تقدم للطلاب بين الفينة والأخرى لتسهيل تقدمهم للامتحانات من خلال إصدار كتيبات تعريفيه عن الاختصاصات والسماح لعدد من الطلاب بالتقدم «شرطي» للامتحانات.

وتقدم لامتحان الصيدلة الموحد أعداد كبيرة بلغت ٢٣٠٠ طالب وطالبة من ١٣جامعة حكومية وخاصة إضافة إلى الجامعات غير السورية، وذلك في ٤ مراكز بدمشق وحلب وتشرين والبعث على أن يتم الرصد والمتابعة والتدقيق لإصدار النتائج خلال ١٢ يوماً، والتحضير بعده لامتحانات أخرى.

وأكدت مديرة مركز القياس والتقويم أن نتائج الطب الموحد تتم متابعتها لتصدر خلال ٣ أيام من تاريخه، علما أن عدد المتقدمين تجاوز ٢٢٠٠ طالب وطالبة من جامعات دمشق وحلب وتشرين والبعث إضافة إلى جامعة القلمون الخاصة والسورية الخاصة، وجامعات غير سورية أيضاً.

وأوضحت دشاش أن امتحان العمارة الموحد بـ٥-١١، على أن يجرى امتحان المعلوماتية الموحد بـ١٩-١١، مشيرة إلى أن هناك دراسة لإجراء امتحان وطني «محوسب» للمعلوماتية لطلاب الجامعة الافتراضية الموجودين في الخارج باعتبارهم أصلاً من الجامعة الافتراضية.

أي خلل داخل أي شقة معدة للتسليم «جريمة»

عرنوس يهدد الجهات المنفذة للسكن الشبابي بالمحاسبة

من حق المواطن استلام منزله جاهزاً.. ولن نقبل بأي عيوب

الوطن

حذر وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس خلال جولة له على مشاريع توسع قدسيا للسكن الشبابي في ضاحية قدسيا أمس الجهات المنفذة من تسليم وحدات سكنية تتضمن مشاكل ظاهرة أو مخفية تتعلق بالتمديدات الصحية أو التوصيلات الكهربائية أو أي نقاط خدمة داخل الشقة تظهر فيها عيوب وهدد بحضور محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم وأمين فرع الحزب بريف دمشق همام حيدر ومدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف وعدد من المديرين المعنيين في الوزارة بحرمان الجهة المنفذة إن كانت قطاع مقاولات خاصاً أو قطاعاً عاماً من تلزيمها أي مشاريع في المستقبل وانتقد عرنوس الاكتساء الداخلي لبعض المقاسم والوحدات السكنية وطلب من الجهات المنفذة تلافي العيوب في الإكساء الداخلي لبعض الشقق السكنية قائلا إن كلفة هذه الشقة لم تعد بالأمر الهين على المكتتبين ذوي الدخل المحدود ومن الواجب تسليمها بلا أي عيوب أو نواقص ودون أن يضطر المستفيد والمخصص في هذه المقاسم لأن يقوم بأي أعمال إصلاح أو صيانة بعد تسلم سكنه.

ووصف ظهور أي خلل في أي نقطة خدمية داخل أي شقة معدة للتسليم بالجريمة والتي سوف تتم محاسبة المسؤولين عنها وعن أي نواقص في هذه الأعمال قائلاً إن الخلل والعيوب الظاهرة سوف يحاسب عليها المستلم والعيوب المخفية سوف يحاسب عليها المنفذ إن كان قطاعاً خاصاً أم عاماً ووعد من جانب آخر بالإعلان قريبا في الوزارة عن مشروع لتأهيل المقاولين لتمكين هؤلاء من التقدم إلى المشاريع السكنية في المستقبل ويتمتعوا بدرجة عالية من المهنية والحرفية والتقنية في تنفيذ المشاريع المستقبلية.

وقال في تصريح للصحفيين إن الوزارة تتابع وبشكل متواصل تنفيذ هذه المشاريع السكنية قائلا إن هناك عدداً من المشاريع التي تأخر تنفيذها نتيجة لعوامل خارجة عن الإرادة خلال الفترة السابقة إلا أن المعطيات والعوامل باتت مؤاتية أكثر اليوم وتساعد على إنجاز مشاريع بجودة أفضل مبديا رضاه بشكل عام بسير العمل ومستوى التنفيذ للمقاسم السكنية في عدد من الجزر السكنية إن كان في المقاسم البرجية أم الطابقية وخدماتها من بنى تحتية وأرصفة وحدائق واصفا قطاع البناء في الوزارة بالقوي والرائد في تنفيذ مثل هذه المشاريع داعيا الجهات المنفذة لوضع برنامج زمني محدد لتسليم الجزر السكنية في توسع قدسيا للسكن الشبابي قائلاً إن الوزارة تحث الخطى وتسعى لتسليم ٦٠٠٠ شقة سكنية خلال العام ٢٠١٧ في مختلف المحافظات السورية إضافة إلى تجهيز وتسليم نحو ٢٥٠ شقة في توسع ضاحية قدسيا خلال الربع الأول من العام القادم وسوف تبذل قصارى جهودها مع المؤسسات التابعة للوزارة لإنجاز وتسليم ١٠٠٠٠ شقة سكنية خلال السنوات اللاحقة على مستوى سورية.

وقدم مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف عرضا عن مشاريع السكن الشبابي في ضاحية قدسيا مشيراً إلى وجود ١٨ جزيرة سكنية شبه منتهية حيث أنهت المؤسسة إنجاز وتسليم ٨٠٠٠ شقة سكنية من إجمالي ١١٠٠٠ شقة في مختلف الجزر السكنية موضحاً أن أغلبية الجزر جاهزة ومستلمة من المؤسسة وهي قيد التخصيص للمكتتبين ماعدا الجزيرة العاشرة التي كان فيها بعض الإشكالات حيث تمت إعادة دراسة مخططاتها التنظيمية والطبوغرافية، والجزيرتان ١٣ و١٤ قيد التسليم حالياً والجزيرتان ١٧ و١٨ ما زالتا على الهيكل.

وعلى صعيد الأراضي التي تعود ملكيتها للمؤسسة العامة للإسكان في منطقة الديماس وعليها إشغالات من الفلل والمساكن المختلفة لفت عبد اللطيف إلى أن المؤسسة قامت بتنظيم مخططات خاصة بهذه المنطقة وأسقطت هذه الفلل والمساكن ضمن هذه المخططات وفرضت على أصحابها دفع قيمة الأرض والخدمات المختلفة بعد سحب المساحات المحيطة بهذه الفلل لمصلحة المؤسسة لاستكمال المشاريع السكنية الأخرى حيث عملت المؤسسة على تنزيل الطرق والشوارع الرئيسية والبنى التحتية ضمن هذه المنطقة.

ولفت المقاول عامر الجلاب إلى أن شركته أنجزت إكساء ٤٢٠ شقة سكنية في الجزيرة ١٤ قبل تسليمها للمؤسسة العامة للإسكان إضافة إلى ما يتم العمل به حالياً من المتبقي من الجزيرة نفسها وأن إنجاز الـ٦٠٠ شقة سكنية يقع إنجازها على عاتق شركته قبل تخصيصها خلال الأشهر الأولى من العام القادم وأن شركته أنجزت وسلمت أعمال الجزيرتين ١٣ و١٤ التي تنتهي في النصف الثاني من العام القادم وتسليم الجزيرة العاشرة في منتصف ٢٠١٨.

وأشار إلى التزام شركته بالجودة المطلوبة والشروط المحددة لكل أعمال البناء والإكساء والخارجي وتسليم المقاسم والأبنية بالمواصفات المطلوبة ضمن البرنامج الزمني المحدد.

وقبل ذلك كان وزير الأشغال العامة والمحافظ وأمين فرع الحزب في ريف دمشق وبحضور العديد من الفعاليات الخدمية والشبابية والتعليمية أطلقوا حملة تشجير في ضاحية قدسيا بهدف تحسين بعض الخدمات وفي البنى التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات في الضاحية بعد إنجاز المصالحة في قدسيا البلد إضافة إلى تحسين المناطق المحيطة بالضاحية من مختلف النواحي.

الكردي: جامعة دمشق تصرف جزءاً من ميزانيتها لدعم مدينتها الجامعية

رجاء يونس

أوضح رئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي أن الإجراءات الجديدة التي ستتخذها الجامعة مع بداية العام الدراسي في المدينة الجامعية ستسهم حتماً في تحسين واقع السكن الجامعي ما ينعكس إيجاباً على الطلاب وخاصة أن المدينة باتت تحت المجهر، لافتاً إلى أن الجامعة تصرف جزءاً كبيراً من ميزانيتها لإنجاز أعمال الصيانة والترميم وتحسين واقع المرافق العامة.

وطلب الكردي خلال لقائه المعنيين عن السكن الجامعي في المدينة موافاته بقوائم تتضمن أسماء الطلاب المسجلين والقاطنين والحديثين والعودة إلى عملية التسجيل عبر الحاسب بدلاً من الأساليب اليدوية لتفادي وقوع الأخطاء والحيلولة دون تنامي المحسوبيات، مؤكداً أن المسؤولية مشتركة بين الجميع من طلاب ومديري وحدات ومشرفين، وعليهم العمل بروح الفريق الواحد ما يسهم بحل الإشكاليات العالقة وتلافي التجاوزات التي تحدث في المدينة وضرورة تشكيل لجان لضبط حالات السكن لغير الطلاب وحالات أخرى لطلاب يسكنون في غير أماكنهم المخصصة لهم.

من جهته أوضح نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والطلاب الدكتور أيمن السعدي أنه ستتم محاسبة المقصرين والمسببين لهدر المال العام من طلاب ومديري وحدات بعقوبات صارمة مؤكداً أن رفع مستوى الخدمات المقدمة للطلاب حق للطالب ولكن بالمقابل عليه واجب المحافظة على هذه الخدمات.

مدير المدينة أحمد واصل أشار إلى أنه يتم التنسيق بين جميع الجهات المسؤولة (طوارئ، مياه، نظافة، ترحيل أنقاض، تنظيف خزانات المياه) لمتابعة جميع الموضوعات الخدمية بشكل يومي وخصوصاً ما يتعلق بالصحة العامة.

ودعا مديري الوحدات السكنية إلى ضرورة تشكيل لجان من جميع الاختصاصات للوقوف على واقع المدينة وتأهيل مكتب الاستعلامات ومتابعة أعمال الترميم والصيانة في بعض الوحدات ومعالجة نقص المياه.